ثورة المعلومات فى الصين: إدارة التحول الاقتصادى والاجتماعى

زهن، كرستين .
ثورة المعلومات فى الصين : إدارة التحول الاقتصادى والاجتماعى/ كرستين زهن ووای کیانج؛ ترجمة حشمت قاسم.- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩.ـ ٢٣٢ص

عرض وتلخيص
د. مهندس / محمد نبهان سويلم

تمهيد

كان لى شرف زيارة الصين منذ سنوات لا يزيد عددّها عن أصابع يد واحدة. وكانت بكين فى آخر مراحل الإعداد للدورة الأوليمبية، وشاهدت بأم رأسى ما يذهل ويأخذ بالألباب، وحملت ذكريات رائعة عن شوارع بكين ذات الاتساع الذى يستوعب حركة ٢ مليار نسمة لعشرات قادمة من السنين. وقابلت وحضرت مناقشات علمية رائعة من علماء الصين فى السياسه والاقتصاد والشأن العسكرى، وهو مستوى عالمى، بل أكثر من عالمى. وزرت سور الصين العظيم الذى أكد لى قوة إرادة هذا الشعب، وغيرت هذه الزيارة كل ما رسخ فى ذهنى أيام السنه الثانية الثانويه من دراسة رواية الأرض الطيبة The good earth لبيرك بك، وبطلها صينى يدعى كونواى وفقره المدقع، وإصراره على الثراء والتقدم،

وإذا بى أفاجأ بعد العودة بأحد علماء المعلوماتيه فى مصر.. الأستاذ الدكتور حشمت قاسم (مترجم الكتاب) يقدم لى ترجمة عربية لكتاب "ثوره المعلومات فى الصين؛ إدارة التحول الاقتصادى والاجتماعى"، وهو كتاب قام على تأليفه "كرستين زهن، ووای کیانج"، وتولى إصدار النسخة الإنجليزية الأصل "البنك الدولى" وتولت الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة نشر الترجمة العربية، والمترجم هو الأستاذ الدكتور حشمت قاسم- أستاذ علم المعلومات بجامعة القاهرة، فهناك فئات من الكتب الإنجليزية خاصة تلك التى تتناول المعلوماتية بدءًا من الحاسبات ونظم المعلومات والبرمجه وقواعد البيانات والشبكات .. مئات من الكتب، لكننى وجدت فيما وقع فى يدى أن معظم من ترجموا مارسوا العمل ترجمة، وغاب عن بعضهم

أن خير من يترجم الكتب العلمية من تكون خلفيته فى المجال نفسه، وهذا ينطبق مائة بالمائة على الأستاذ الدكتور حشمت قاسم، الذى إن قرأت كتابًا ترجمه لا تشعر إطلاقًا بأن الكتاب مترجم. فإن حدث وبدأ القارئ قراءته دون أن يلتفت إلى أن الكتاب مترجم فسوف يعتقد أن المترجم هو المؤلف الحقيقى. فهناك قدرات علمية تزاوج قدرته العظيمة فى اللغة العربية التى كتب بها مؤلفاته القيمة فى مجال المعلومات والمعلوماتية؛ فهو يزن كلماته بميزان الذهب بحيث يرجع القارئ إلى معجم أو موسوعة علمية باحثًا عن معنى أو مضمون غامض.

الدافع لتقديم وعرض هذه الترجمة

لعل الدافع وراء تقديم وعرض هذا الكتاب الرائع أولا- أنه يعرض لتجربة الصين وانتقالها إلى أقوى اقتصاد فى العالم خلال عام ٢٠١٠، فقد أزاحت عن المقدمة دولاً لها شأن كبير فى المجال، مثل: اليابان، والولايات المتحده الأمريكية، وألمانيا، وفرضت سيطرتها على كل أسواق العالم - خاصه أسواق الدول النامية- وتطورت صناعاتها من الإبرة إلى الصاروخ النووى، ودخلت عالم سوق السلاح العالمي وسوق أبسط المنتجات التى تتطلب مهارة الصناعة وانخفاض الثمن نسبيًا، بدءًا من فوانيس رمضان- للعالم العربى- إلى الهواتف المحمولة إلى السيارات،.. إلخ، وهى طفرة تحتاج إلى نظم المعلومات والاهتمام بالمعلوماتيه، وكيف نسيطر على هذا الزخم الشديد فى الارتقاء بالمجتمع، وجذب قدرات الدولة نحو المنافسة العالميه والسيطرة على المركز الأول فى العالم.

الأمر الثانى خاص بمصر، أن له منا فى كل محافظة جامعة تضم كلية للحاسبات والمعلومات وأقسام للمكتبات وعلوم المعلومات، إلى جانب عشرات من الجامعات الخاصه تتصدر قائمه التدريس كليه الحاسبات والمعلومات.. أضف إلى ذلك المئات من المعاهد العالمية التى تركز كل أو معظم اهتمامها التعليمى بنظم المعلومات الإدارية المرتكنة إلى الحاسبات وبرامج التعليم المفتوح والجامعات الإلكترونية وزيادة الاهتمام بالإنترنت لدى الأفراد والمؤسسات والشركات الخاصة. هذا إلى جانب مئات من قنوات التلفزة بالأقمار الصناعية وكثافة فى النشر التثقيفى كما فى مكتبة الأسرة، إلى جانب تقدم صناعة الطباعة والنشر الإلكترونى.

والآن أدعوكم إلى فهم استراتيجية الصين حيال ثورة المعلومات عبر قراءة الكتاب الرائع "ثورة المعلومات فى الصين، إدارة التحول الاقتصادى والاجتماعى"، غير غافل عن أهميه وخطورة التعليم فى أى دولة تبغى الوصول إلى مرتبة الصين والهند وكوريا الجنوبية مثلا لا حصرًا، بلاد اهتمت بالتعليم الجدى والراقى من المهد إلى اللحد فأصبحت تلك الدول تبهر العالم بتقدمها.

* * *

ونفتح صفحات الكتاب ونجد أمامنا توطئة.. كتبها الأستاذ الدكتور حشمت على امتداد قرابة

عشرين صفحة، وهى مساحة تبدو ممهدة لكل الموضوعات التى طرحها الكتاب عبر قرابة ٢٣٠ صفحة من القطع الكبير إلى جامع المراجع العديدة التى استعان بها مؤلفا الكتاب، إلى جانب خرائط تدفق العمليات والجداول الإحصائية تشير بوضوح وجلاء إلى أهميه الكتاب وصعوبة المشاكل المعلوماتية فى بلد يأخذ بأسباب العصر وتكنولوجياته عبر طريق طويل وممتد تحتكره الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا بالصين -بعد بضع سنين- تستعد لإنشاء وتشغيل إنترنت جديدة INTRNET 2 بعد أن أعلنت أعلى سلطة أمريكية فى مؤتمر تونس الدولى للمعلوماتية عن أن الإنترنت ابتداع أمريكى تديره وتسيطر عليه أمريكا، فإذا بالصين تستعد للمنافسة على مستوى العالم بهذا الإنجاز الكبير.

والآن حان الوقت لعرض هذا الكتاب الذى يضع نموذجًا للتفكير العلمى وأهمية الثراء المعلوماتى واستخدامه فى التحول المعقد هو تحقيق المزيد من الأهداف الجوهرية للتنمية، ولن يتحقق ذلك إلا بتنمية الابتكار واستغلال الموارد على نحو أكثر كفاءة، وزيادة الإنتاجية مما ينعكس مباشرة على جودة الحياة الشعوب.. وليس أدل على ذلك من أن دولا عديدة حدث فيها التحول وأصبحت على درجة عاليه من التقدم، مثل كوريا الجنوبية أصبحت قبلة علمية لمن يودون دراسة الرياضيات والفيزياء، وسياراتها تفوقت على السيارات المنتجة فى اليابان[1]

إن إعطاء كوريا الجنوبية كمثال لا ينفى أن هناك دولا متقدمة عديدة استفادت بشدة من هذا النهج، مثل: فنلندا، والسويد ... إلخ

* * *

ونبدأ مع الفصل الأول من الكتاب، وتحت عنوان : "استراتيجية إضفاء الطابع المعلوماتى فى الصين"، وهو التحول المعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاقتصاد والمجتمع، وهى عملية تنمية معقدة يتم خلالها زيادة قدرة المجتمع الصينى وأى مجتمع على تداول المعلومات والمعرفة واستثمارها وإنتاج المعرفة مع الخبرة وهو أمر لا غنى عنه بالنسبه للتحديث. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين وجميع الدول -فيما عدا الدول الفقيرة- تستخدم تلك التقنية على نحو متصاعد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر لا يتم فجأة أو صدفة، بل يسير وفق ثلاث مراحل على النحو التالى:

١- تكوين البنية الأساسية والتطوير المرحلى للتكنولوجيا المستخدمة فى الاتصالات ونظم المعلومات وذلك للاقتصاد والإدارة والمجتمع.

٢- وضع سياسة موحدة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الإدارة والاقتصاد وللموارد والبشر، وأثر ذلك على المجتمع.

٣- إعداد خطط التنسيق بحيث تكفل الدعم المتبادل بحيث تقضى إلى تغير الهياكل والأنماط الصناعية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا ننسى عند هذا الحد ضرورة تواجد رقابة وتنسيق وطنى هدفه الأول والأخير إنجاح الخطة والوصول بها إلى بر الأمان والانطلاق، [وإن كانت الصين قد نجحت فى ذلك فإن المشاريع المناظرة فى عديد من

الدول النامية غابت عنها الرؤية الوطنية للمشروع، وغلبت عليه المباني الفخمة والمكاتب والسيارات الفارهة والدعاية والطنطنة، ولم تحقق ما حققته الصين خلال عشر سنوات أو أكثر قليلا من الدمج الكامل فى المعلوماتية والاتصالات لخدمة وطن تعداده يزيد عن ٢ مليار نسمة]

يبقى السؤال، وماذا حققت الصين خلال هذه المرحلة التى استغرقت قرابة عشر سنوات؟ إن صناعه المعلومات والتقنيات مثلت ١٥% من جمله الناتج المحلى الصينى حيث كانت تشارك بما مقداره ٧,٥% إجمالى هذا الناتج خلال ثلاث سنوات ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، وأصبح التوقيع الإلكترونى ساريًا، وتفوقت شركات الإنتاج الإلكترونى (هواتف- أجهزه اتصالات- حاسبات.. إلخ)، وطبقت الإدارة الإلكترونية للأعمال الحكومية على مستوى الصين، وإجراء العديد من العمليات المالية على الخط المباشر، وارتفعت إنتاجيه شركات الأجهزة بصورة غير مسبوقة.

إن نتائج تكنولوجيا المعلومات والإدارة الإلكترونية تبدو واضحة من معدلات تدفقات رأس المال الأجنبى على الصين. ففى عام ٢٠٠٤ دخل للصين ٦١ بليون دولار، وفى الفترة من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ تدفق على الصين قرابة ٤٨٠ بليون دولار.

هذا الوجه المشرق للتجربة كان له وجه معاكس؛ فقد زادت الهجرة من الريف الصينى إلى المدن، وحدثت تغيرات اجتماعيه كثيرة لعل أبرزها تحويل العمالة الزراعية الوافدة إلى عمالة تواكب تقنية المعلومات.. وهذا تحدٍ كبير لم يتطرق الكتاب إليه إلا بمجرد إشارات تسير على استحياء، ومن ثم فإن الفصل الثانى يعرض إلى تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية بما يواكب ما جاء فى الفصل الأول، ويكون داعمًا وحاميًا لهذا الإنجاز الصينى المذهل، فإلى الفصل الثانى الذى جاء تحت عنوان:

تهيئه البيئة القانونية والتنظيمية المساندة

ما يعرضه هذا الفصل (الثانى) ينطبق تمامًا على كل دول العالم الثالث تحاول الإفلات من التخلف إلى مواكبة عصر المعلومات والاتصالات، ويعلمه تماما كل من درس نظم المعلومات من دراسة أثر البيئة المحيطة على النظام الجديد؛ لذلك يفردون بابًا يحتل صفحات عديدة من الكتاب لتحليل وتصميم نظم المعلومات وذلك تحت عنوان: دراسات الجدوى، وتشمل: الهدف، والبيئة، والجدوى الاقتصادية، والجدوى المالية، والجدوى القانونية، والعنصر البشرى وتدريبه..... إلى آخر تلك الموضوعات التى عرضها مؤلفا الكتاب. لأن فشل أى مشروع قد يأتى من عدم توافر تلك البيئه ذات التأثير الخطير فى حالة عدم توافرها، وهنا أستاذن فى النقل من الكتاب مباشره وتحديدا من صفحة (٤١)

"إن التقنية المعتمدة على الاتصالات والمعلومات فى خدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وحتى تحقق أهدافها يتطلب تطبيق سياسات وقوانين وضوابط تنظيمية

تتصف بالحيدة والشفافية جديرة بالثقة، وقد فرض الطابع سريع التغير لهذه التقنيات بما فى ذلك اندماج تكنولوجيا الاتصالات بعيدة المدى مع تكنولوجيا المعلومات الرقمية عددًا من التحديات لبعض السياسات والقوانين والضوابط التنظيمية الصينية التى قد لا تتلاءم مع الجديدة؛ لذلك تقوم المجموعة الاستشارية لمجلس الدوله الصينى لإضفاء الطابع المعلوماتى SCILG بدراسة هذه القوانين وتحديد مدى ملاءمتها لهذا التطور وخدمته. إلا أن الصين تفتقد الإطار المؤسسى الشامل اللازم لإضفاء الطابع المعلوماتى الذى يحدد المسئوليات الواضحة للأجهزة المتعددة الضالعة فى تنظيم تقنيات المعلومات والاتصالات؛ ومن ثم فإن الوزارات والأجهزة التنظيمية غالبًا ما تمارس أنشطة متداخلة ومتصارعة تؤدى إلى البلبلة، فضلا عن الضوابط التنظيمية غير الفعالة، والحيلولة دون الاستثمارات الخاصة"

ويعرض هذا الفصل لما يلى:

- مشاكل حقوق الملكية الفكرية.
- مشاكل التجارة الإلكترونية العابرة للبحار والدول.
- مشاكل اقتحام نظم معلومات لها طابع السرية مثل تلك المتعلقة بالجيوش والأمن القومى.
- مشاكل المال الإلكترونى.
- التصنت على شبكات لها ضوابط.
- مشاكل التعاقدات الإلكترونيه وحمايه هذه التعاقدات.
- التنافس بين القطاع الخاص النامى ومؤسسات الدولة.
- الالتزام بقرارات الإنترنت (راجع مشكلة محرك البحث جوجل مع الصين فى نهاية عام ٢٠٠٩)
- البرمجيات مفتوحة المصدر.
- رفض حكومة الصين- إلى اليوم- تطبيق مبدأ حرية المعلومات.
- تعديل القانون الجنائى بحيث يشمل جرائم المعلوماتية.
- الموازنة بين الحقوق والالتزامات.
- المشاكل التى قد تنجم عن توجيه البنك الدولى بضرورة مشاركة العامة فى رسم السياسات (لم ينص على ذلك تحديدًا فى الكتاب).

• • •

والآن أستأذن القارئ فى الانتقال إلى الفصل الثالث الرائع تأليفًا وترجمة.

دعم البنية الأساس للاتصالات بعيدة المدى

يقع هذا الفصل فى ٢٨ صفحة، وهو ملىء بالرسوم البيانية والجداول إلى جانب الأشكال التوضيحية. ولذلك سأحاول قدر طاقتى عرضه بما يفيد القارئ ولا يحجب عنه شيئًا دون رسوم بيانيه أو جداول .. راجيًا النجاح فى هذه المحاولة الصعبة؛ ولذلك رأيت إيجازها على النحو التالى:

- حققت الصين إنشاء شبكة هواتف تمتد من الحضر إلى ما يغطى تقريبًا كل الصين فى الأماكن النائية.
- استطاعت شركات الصين مد خدمة التليفون المحمول، ويحقق انتشارًا واسعًا، ثم أدخلت خدمة Wide band للجيل الثالث 3G للهواتف المحمولة.

- كما حققت خدمة شبكة الإنترنت بكل ما تحمل من غث ومهم إما باستخدام الهاتف الأرضى أو عن طريق شبكات لاسلكيه.

أما الفصل الرابع فهو فى نظرى أحد أهم الموضوعات فى هذا الكتاب ؛ لماذا؟ لأن الصين ربحت من هذه التكنولوجيا مليارات الدولارات، واستطاعت صناعة كل المكونات المادية فى الحاسبات (العتاد) دون مقدرة على صناعة المعالج الدقيق INTEL Micro processor مثلما كان لها باع كبير فى صناعة البرمجيات[٢] والفصل تحت العنوان التالى:

تطوير صناعة تقنيات المعلومات والاتصالات والابتكار فيها

عملت حكومه الصين على تنمية صناعة المعلومات منذ ثمانينيات القرن العشرين، وذلك بمساندة جادة للشركات المحلية، مع توفير الحوافز لجذب الاستمارات الأجنبية بشرط نقل التكنولوجيا الرقمية إليها؛ مما حقق نموًا سريعًا فى هذا القطاع محققة نسبة نمو بلغت -فى عام ٢٠٠٤- ١٣,٢% على الرغم من أن الصين لا تصنع أشباه الموصلات التى هى عماد هذه الطفرة، ومع ذلك حققت صناعة المكونات المادية للحاسبات والتليفونات والدوائر المتكاملة I.C

رغم استيراد الرقائق وتطورت صناعة الحاسبات الشخصية P.C تطورًا هائلا؛ ومن ثم سيطرت الشركات الصينية على سوق الحاسبات؛ ومن ثم كان مدخل الصين الطبيعى إلى منتجات إلكترونية ذات قيمة أعلى وعائد مالى أكبر وفرضت نفسها عالميًا على هذا السوق خاصة فى إفريقيا وآسيا (فيما عدا اليابان وتايوان). وبإتمام هذه المرحلة ووضع الأهداف نصب الأعين والعقول ومعرفة نقط الضعف والقوة فى صناعه البرمجيات العالمية؛ حققت الصين ما يزيد عن ٢٥ بليون دولار من هذه الصناعة.

وأستاذن القارئ فى عرض ملحوظة صغيرة : أن صناعه البرمجيات تحتاج إلى فرد لديه معرفة بالحاسبات ومعرفة بأدوات صناعة البرمجيات، ولعل أبناء غزة من أمهر كتاب البرمجيات على المستوى العربى؛ فعندما طرحت ميكروسوفت نظام WINXP على شركات صناعة البرمجيات فازت إسرائيل بالعطاء وشارك فى كتابته دون أن يدرى أحد شباب غزة، وحققت إسرائيل من وراء جهد الأفراد ما يقرب من ٣,٢ بليون دولار فى عام ٢٠٠٤.

إن كلا العملاقين (الصين- الهند) تواجهان قرصنة البرمجيات فيما تواجه كل صناعات العالم منتجات مقلدة فى الصين تغزو أسواق الدول الآسيوية والإفريقية وتمتد إلى أمريكا وأوروبا، بالسلع المقلدة بدءًا من الإبرة إلى الصاروخ.

ويعرض المؤلف إلى الوسائط الرقمية والبث الإذاعى والتليفزيون الرقمى والتراسل بالهاتف المحمول وخدمات الرسائل القصيرة والتراسل عبر الوسائط المتعددة وعرض المباريات على الخط المباشر، وقد حققت هذه الخدمة عائدا قدره ٣٠٠ مليون دولار.

إن تشجيع الابتكار والتطوير فى الصين يرتكن إلى عدة حقائق نوجزها على النحو التالى:

أ- القضاء على المعوقات التنظيمية للتقنيات الجديدة.

ب- تنظيم البحث والتطوير فى التقنيات الاستراتيجية.

جـ- تشجيع التعاون والتكامل بين مراكز البحث والتطوير مع الدعم الدائم من الدولة.

د- تشجيع الابتكار والتطوير بالحوافز المادية.

هـ - الالتزام بالمواصفات القياسية.

و- توثيق العلاقات بين مراكز البحوث والتطوير وبين الصناعة.

ز- دراسة ميدانيه للأسواق الواعدة فى كل دول العالم.

وقبل كل هذا وذاك الاهتمام بالتعليم الجاد فى جميع المراحل، وابتعاث المتفوقين إلى الدول ذات التميز مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مع الاهتمام بالإنترنت كمورد للمعلومات وليس موردًا للتسلية أو الصور الخليعة، والاهتمام بالشبكات المحلية فى المدارس حيث دخلت إلى ٣٥,٠٠٠ مدرسه بجملة ٧,٥ مليار دولار.

ويطول بنا العرض ويمتد متناولا التدريب التمهيدى لمهارات المعلوماتية والاهتمام بالتعلم عن بعد والتعليم التقليدى ولم تجنح الصين يوما، ولا أي دولة أخرى لمقولة "على التعليم تدبير موارده المالية".

ويحل الدور على الفصل السادس الذى يجىء تحت عنوان:

تعزيز الإدارة الإلكترونية

لعل المحور الأساسى فى هذا الفصل يركز على استيعاب تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العمل الإدارى الداخلى، من أجل الارتقاء بهذا العمل إلى مستوى أفضل، وإدخال الأساليب الحديثة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات فى تقديم خدمات للعامة، وقد بدأ تطبيق هذا النهج عمليًا منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضى، وتوسعت الصين فى استخدام الشبكات المحلية LAN التى تغطى فى حدود ٣- ٥ كيلومترات، لنقل محتوى النماذج الورقية بين المكاتب الإدارية، كما استخدمت الإنترنت فى جميع الأجهزة والإدارات الحكومية وشكلت من الشبكات المحلية منصة رئيسة للإدارة الحكومية. وتطلق الصين على الشبكات المحلية LAN مسمى الشبكة الداخلية Intranet إذا ما ارتبطت بشبكة الإنترنت وصار المجال مفتوحًا لتبادل المعلومات الإدارية بين القاصى والدانى فى إطار الشبكات الإدارية، ويبرز الاهتمام بتسجيل المساكن والمنازل، وتسجيل الأحوال الجنائية ومشروع مقاومة السرقات، وأطلق مسمى واحدًا على تلك المشاريع "الدرع الذهبى" Golden shield .

ويبرز الدرع الذهبى فى كشف التهرب الضريبى، وتزوير بعض المستندات، وسهولة إخطار الشرطة، ويشمل أيضًا نظاما فرعيًا للمعلومات الجغرافية GIS، وإنشاء نظام إلكترونى للجمارك، ومشروع الحكومة على الخط المباشر (شأن الحكومة الإلكترونية فى مصر).

ويمتد الحديث فى الكتاب عن مشاريع ذهبية لرصد التغيرات البيئية والآفات الزراعية.

والجدير بالذكر أن مثل هذه المشاريع تحقق شفافية أكثر فى التعامل مع التنسيق الكامل بين الإدارات والقطاعات والموازنات على اختلاف مستوياتها، مع التخطيط فى الاتجاهين أفقيًا (نشر الخدمة)، ورأسيًا (الجودة والدقة والشفافية) مما يحقق تكامل المعلومات من جميع المصادر.

ويطول العرض ويمتد إلى الفصل السابع، والذى جاء ختامًا لهذا الكتاب تحت عنوان:

تعزيز إدارة الأعمال إلكترونيًا

تؤدى المنافسة والعولمة إلى إيجاد المزيد من الطلب والحاجة الماسة على الشركات والصناعات لزيادة إنتاج الشركات المحلية ورفع كفاءتها خاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وينقسم هذا المشروع الفرعى إلى قسمين : الأول إضفاء الطابع المعلوماتى الذى يكفل للشركات رفع كفاءتها وتحسين إنتاجها والارتقاء به إلى المستوى الدولى والمحلى مثل مشروع التجارة الإلكترونية **E.MONEY, E.COMMERCE** بأمل أن تصبح الشركات الصينية جزءًا من التجارة العالمية، مع الأعمال B2B أو B2C ، وعادة ما يتم ذلك عبر شبكة الإنترنت. ومن أبرز الامثلة شركة (على بابا الصين) التى تدير أكبر سوق صينية على الخط المباشر نظير رسوم تتراوح ما بين ٢٥٠، وعشرة آلاف دولار وتدفع ١٠٠,٠٠٠ شركة رسومًا سنوية مقابل خدمات شركة على بابا- الصين فى تسويق منتجاتها على الشبكه العنكبوتيه، فضلا عن أن شركة على بابا- الصين تزود الشركات المشتركه معها بما يعرف بالتغذية المرتدة Feed back للأعضاء للتشاور فيما بينهم، وعقد الصفقات وأساليب الدفع ... إلخ.

وهذا النجاح الذى حققته شركه على بابا- الصين دفعها إلى شراء شركة China Yahoo ، كما تدعم الشركة الدفع (الثمن السلعى) مباشرة على الخط عن طريق ستين بطاقه مصرفية.

ويوضح الكتاب قرب نهايه صفحاته الممتعه أن إضفاء الطابع المعلوماتى لن يقتصر على الحكومة المركزية أو حكومات الأقاليم، بل هناك جذب معلوماتى للشركات الصغيرة، وسوف يشمل هذا الجانب المعلوماتى خدمات النقل والتسويق.

وبعد:

فهذا كتاب رائع رغم صعوبته والشكر موصول للمؤلفين والمترجم، لأنهم يقدموا درسًا عمليًا لدول نامية جديرة بأن تحتل موقعها على خريطه النماء الاقتصادى ونقلها إلى عالم العلم والمعرفة والرفاهية.

الهوامش:

١- خبرة كوريا الجنوبية فى السيارات جاءت من اليابان وماهى إلا سنوات عده وفرضت السيارات الكورية على الأسواق العالمية ومنها دول الشرق الأوسط.

٢- سبق لشركة Intel عرض مشروع لصيانة الشرائح الإلكترونية من رمال سيناء، وللاسف فشل المشروع لتدخل إحدى دول المنطقة، وأيضًا هناك أسباب أخرى!!